المحور السادس: التنمية المحلية في الجزائر

الأهداف العامة للدرس:

- تحديد الركائز الأساسية للتنمية المحلية في الجزائر.
- حصر مختلف العوامل المؤثرة في التنمية المحلية في الجزائر.
- الإحاطة بمضمون وأبعاد برامج التنمية المحلية في الجزائر.
- حصر مختلف العوامل المؤثرة في التنمية الإدارية في الجزائر والتي تحدد مدى نجاحها أو فشلها.

تمهيد: يحتل موضوع التنمية المحلية أهمية كبيرة في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية وبرامج المنظمات الدولية، ذلك أنه يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف إلى وضع التقدم والارتقاء إلى ما هو أفضل وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين بجهودهم الذاتية وبمساندة من الهيئات الحكومية، هذه المكانة المتميزة للتنمية المحلية جعلتها تحتل موقعاً بارز في إستراتيجيات وسياسات التنمية في بلادنا منذ الاستقلال وفي جميع مراحل تطورها سواء في ظل نظام الإقتصاد الموجه أو بعد التحول نحو اقتصاد السوق، ويتجلى ذلك في نوع البرامج المختلفة التي أقرتها الدولة لتحقيق ذلك.

أولاً: ركائز سياسة التنمية المحلية في الجزائر:

بدأ الشعور بأهمية التنمية المحلية في بلادنا والدور الذي تؤديه برامجها ومشروعاتها في التكفل بالحاجات المحلية الخاصة بكل إقليم ووحدة محلية مبكراً مع بداية تطبيق سياسة المخططات بداية من سنة 1967، ومن أجل أن تحقق هذه البرامج الغاية المرجوة منها والأهداف المنشودة بكفاءة وفعالية وشمولية وتكامل فقد رأت السلطات الجزائرية أن تقوم سياسة التنمية المحلية على الأسس أو الركائز التالية:

1- تدخل الدولة: وذلك من جلال إعطاء الدور القيادي للدولة في عملية التنمية الاقتصادية وطنياً ومحلياً ويعود سبب اختيار هذا المبدأ لعدة اعتبارات منها:

- الدولة هي الأكثر قدرة على تحقيق أهداف التنمية لما تملكه من إمكانات مادية وبشرية وتنظيمية ومالية.

- الدور التحفيزي الذي تؤديه الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادي الوجهة الأكثر احتياجا في المجتمع عن طريق تقديم الحوافز المتعددة في هذا المجال (حوافز جبائية، تسهيلات إدارية ..).

- تمثل السلطة القانونية والتنفيذية المؤهلة والقادرة على إجراء التغييرات الاجتماعية الضرورية لدعم التنمية.

- ضعف القطاع الخاص المحلي وتفضيله للاستثمار في المجالات ذات العائد الكبير والسريع.

2- **المشاركة الشعبية:** إن الظروف المأساوية التي عاشها الشعب الجزائي تحت الاحتلال الفرنسي غرست في نفسه التطلع إلى عالم تسوده العدالة في الاستفادة من ثمار التنمية ولا يتحقق ذلك إلا بمشاركته الفعالة في إعداد وتنفيذ ومراقبة برامجها وخططها، وقد تجسد ذلك في إقرار أساليب وأنظمة تسيير جماعية بدأت بالتسيير الذاتي في القطاع الزراعي ونظام الثورة الزراعية والتسيير الاشتراكي للمؤسسات، وصدور المراسيم المنظمة للإدارة المحلية وتشكيلها عن طريق الانتخاب المباشر، ومع صدور دستور 1989 تم إقرار التعددية الحزبية والسماح بإنشاء الجمعيات المدنية وفسح المجال أمامها للمساهمة في خدمة المجتمع ومراقبة تنفيذ المشاريع وتوفير أطر المشاركة في التنمية المحلية.

3- **التخطيط**[1]: يمثل التخطيط منهجاً عملياً وأداة فعالة يمكن تطبيقه على المستوى الوطني والمحلي مهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي المعتمد أو المنهج السياسي المتبع فهو عملية توجيه واستثمار طاقات المجتمع وموارده عن طريق مجموعة من القرارات التي يشترك في اتخاذها الخبراء وأفراد الشعب وقادتهم السياسيين لتحقيق وضع اجتماعي أفضل للمجتمع على كافة مستوياته في فترة زمنية معينة، لذلك وقع اختيار الجزائر على هذه الأداة لبناء وتنفيذ البرامج التنموية وطنياً ومحلياً من خلال تطبيق التخطيط المركزي في صورة برامج قطاعية غير مركزة PSD والمخططات البلدية للتنمية PCD.

4- **اللامركزية:** من الركائز والأسس التي استندت إليها عملية التنمية المحلية في الجزائر سياسة اللامركزية باعتبارها الأسلوب الناجح لتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة جهوياً وإقليمياً، وقد

---

1 – البرامج القطاعية غير المركزة PSD: تمثل أهم مصدر للتكفل باحتياجات المواطنين على المستوى المحلي، وتهدف لتحقيق التوازن الجهوي، وتتولى كل ولاية تسطير برنامجها الخاص وتموله وزارة المالية، والوالي هنا هو الآمر بالصرف.

– المخططات البلدية للتنمية PCD : هو برنامج الدولة الأكثر استخداما لتحقيق التنمية المحلية في بلادنا منذ سنة 1974، ويتم تسييره من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي (هو الآمر بالصرف) تحت إشراف الوالي.

تجسد ذلك في الإصلاحات التي كانت تمس التشريعات المنظمة لعمل الهيئات المحلية (الولاية والبلدية) من أجل منحها دوراً أكبر في التنمية المحلية من خلال زيادة استقلاليتهما وتقليص الرقابة المركزية عليهما، واختيار اللآمركزية كأسلوب في التنظيم والعمل له مبررات عديدة منها:

- اللآمركزية تعطي لعملية تنفيذ البرامج بعدها الاجتماعي المتمثل في الدافعية والإنتمائية.

- تخفف العبء عن الإدارة المركزية وتعمق الشعور بالمسئولية لدى المسئولين المحليين وأفراد الشعب .

- تساهم في تفعيل وتجنيد وتحريك الإمكانيات المحلية.

5- **التوازن الجهوي:** شكلت سياسة التوازن الجهوي محوراً رئيسياً في إستراتيجية التنمية المحلية في بلادنا وقناعة راسخة لدى السلطات المركزية بأن التنمية المحلية تحقق فقط إذا مست التراب الوطني بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- كبح التمركز السكاني في المناطق الساحلية ذات الكثافة السكانية العالية والمهددة بمخاطر طبيعية كبرى .

- تحقيق استقرار السكان وخاصة في المناطق الداخلية والجنوبية وعكس تيار الهجرة الداخلية نحوها عبر نشر وتعزيز مختلف المؤسسات الإنتاجية والمرافق الخدمية.

6- **الاعتماد على الإمكانيات الوطنية مع الاستعانة بالإمكانيات الدولية:** أظهرت التجارب التنموية أن الاعتماد على الإمكانيات والجهود الذاتية هي الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية وتسمح لها بالاستمرارية وتضمن لها الاستقرار والاستدامة واستقلالية القرار السياسي والاقتصادي، أما الاعتماد الكلي أو شبه المطلق على المساعدات والإمكانيات الأجنبية فيشكل تهديداً خطيراً لها ويقود حتماً إلى التبعية وترهن مستقبل البلد وتجلب الأزمات وهي الحالة التي عرفتها العديد من بلدان العالم الثالث مع مطلع الثمانينات بسبب اللجوء إلى الاقتراض الأجنبي وما يترتب عليه من شروط و إلزامها بتنفيذ سياسات ذات بعد غير وطني الذي أفرغ جهود التنمية وبرامجها من محتواها وخصوصيتها الوطنية، وقد عاشت الجزائر هذه الوضعية الصعبة وتجرعت مرارة نتائجها مما عمق لديها أهمية الاعتماد على الإمكانيات الوطنية بالدرجة الأولى ثم الاستفادة من الموارد والإمكانات الدولية من خلال العمل على جلب

الاستثمارات الأجنبية المنتجة وإبرام اتفاقيات الشراكة التي تتكامل فيها الجهود الوطنية مع الأجنبية.

ثانياً: مراحل تطور برامج التنمية المحلية في الجزائر: لقد مرت التنمية المحلية في بلادنا بمرحلتين رئيسيتين تبعا لطريقة تنظيم النشاط الاقتصادي نتناولهما كما يلي:

أ- مرحلة الاقتصاد الموجه: وتسمى مرحلة التخطيط (1967-1989م)، وتعتبر سنة 1967 بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال لأنها سنة البدء في التخطيط، واختيار الجزائر العمل بالمخططات لأنها تمكنها من:

- حصر الإمكانيات البشرية والمادية التي تمكن من خلق قدرات عمل جديدة في آجال محددة.
- استخدام الموارد المحصورة والمجندة أفضل استخدام ممكن.
- تحديد مجال زمني معين يلتزم فيه المجتمع بتحقيق الاستثمارات المبرمجة في وقتها.

وقد باشرت ذلك فعلاً بتطبيق مجموعة من المخططات ذات المدى الزمني المتدرج والحجم الاستثماري المتزايد وهي:

- المخطط الثلاثي (1967-1969).
- المخطط الرباعي الأول (1970-1973).
- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977).
- المخطط الخماسي الأول (1980-1984).
- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989).

وانصب اهتمام المخططات الخمسة على قطاعات ثلاثة توزعت عليها استثماراتها وهي:

1- القطاع المنتج مباشرة: ويشمل الزراعة والري والصيد البحري والمحروقات والصناعات التحويلية والأساسية والطاقة والمناجم والأشغال العمومية والبناء، والذي احتل الصدارة في جميع المخططات لأنه يمثل القاعدة المادية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبدونه يصبح النشاط الاقتصادي للمجتمع حبيس حلقة مفرغة.

2- قطاع البنية التحتية: يندرج تحت هذا القطاع شبكة النقل (الطرق والسكة الحديدية والموانئ والمطارات) والمناطق الصناعية السكن والتهيئة العمرانية والتكوين والصحة والثقافة والرياضة والحماية الاجتماعية وتزويد السكان بالماء الشروب والكهرباء والغاز والإنارة

العمومية، واحتل المرتبة الثانية في أولويات المخططات لما له من دور أساسي وحاسم في التنمية المحلية لأنه:

- يوفر شروط ازدهار النشاطات الإنتاجية فهو يعمل على توفير البيئة الأساسية للمشاريع التنموية من خلال تقليص التكاليف وزيادة الأرباح.
- يساهم في تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان التي تساعدهم على الاستقرار وتخفف من حجم الهجرة نحو المدن.
- يلعب دوراً أساسياً في تزويد القطاعات الأخرى بالإطارات واليد العاملة المدربة والمؤهلة (التربية والتعليم والتكوين).

3- قطاع الخدمات: أعطت المخططات عناية لقطاع الخدمات وإن كانت بنسبة أقل من القطاعين السابقين لما يمثله من حلقة وصل بين الإنتاج والتداول وإسناد للقطاع المنتج ومده بالخدمات المختلفة من نقل واتصالات وتخزين وتوزيع وتقديم المعلومات عن حالة السوق وحجم العرض والطلب.

هذه البرامج على ضخامتها استطاعت أن تحقق بعض النتائج الإيجابية نسبيا المتمثلة في التكفل بالاحتياجات الأساسية للسكان وتحقيق نوع من التوازن الجهوي واستقرار السكان وإيجاد قاعدة مادية واسعة من الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية خاصة خلال فترة (1967-1984)، غير أنه واجهتها العديد من الصعوبات وصاحبتها الكثير من السلبيات أثناء تنفيذها لم تستطع معها تحقيق ما كان مأمولاً منها على أكمل وجه وقد تمثلت في :

- المركزية الشديدة في اتخاذ القرار وتسيير البرامج.
- نقص وغياب المؤشرات الكافية لتحديد وترتيب أولويات الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين.
- تهميش المشاركة الشعبية والقطاع الخاص مما أدى إلى نقص الكفاءة والفعالية وغياب التنافسية.
- ضعف وانعدام التنسيق والتكامل بين مختلف المتدخلين في إعداد وتحديد وبناء وتنفيذ ومتابعة البرامج وسيطرة النظرة القطاعية المفرطة مما أدى إلى التناقض والتكرار في العمل وتداخل الصلاحيات.

ب- مرحلة اقتصاد السوق (ما بعد 1989): مع صدور دستور 1989 دخلت الجزائر مرحلة جديدة وبداية تحول تاريخي في مسار الدولة والمجتمع على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير أن هذا التحول لم يكن سهلاً بل تميز بأزمة عميقة وشاملة أدت إلى غياب شبه كلي للمرافق الخدمية في الأرياف والعديد من المدن وحركة واسعة من النزوح الريفي اتجاه المدن الكبرى واكتظاظها وتدهور محيطها البيئي وإطارها العمراني، ومن أجل مواجهة هذه الصعوبات بعد عودة الاستقرار السياسي والأمني شرعت بلادنا منذ سنة 2001 في انتهاج سياسات تنموية هامة لم يسبق لها مثيل من قبل لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة والممتدة على طول الفترة من 2001 إلى 2014وقد تمثلت هذه البرامج أساسا فيما يلي:

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: (أو المخطط الثلاثي 2001-2004) الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار (حوالي07 ملايير دولار أمريكي) قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1216 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار)، بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو: (أو المخطط الخماسي الأول 2005-2009) الذي قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8705 ملايير دينار (حوالي 114 مليار دولار) بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1216مليار دينار ومختلف البرامج الإضافية لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش والبرامج التكميلية المحلية، أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية سنة 2009 فقد قدر بِـ 9680 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار)، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.

3- برنامج توطين النمو: أو المخطط الخماسي الثاني (2010-2014) بقوام مالي إجماله قدره 21214 مليار دينار (حوالي 286 مليار دولار) بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق (9680 مليار دينار)، أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار 11534 مليار دينار (نحو 155 مليار دولار).

هذه البرامج ركزت في مجموعها على تحسين إطار معيشة السكان وزيادة فرص التشغيل وتوفير شروط استقرار النشاطات وإعادة التوازن الجهوي، وفي سبيل تحقيق ذلك فقد رصد لها مبالغ مالية ضخمة قدرت بمئات ملايير الدولارات.

قائمة المراجع:

- إسماعيل قيرة، علي غربي، **في سوسيولوجية التنمية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001 .

- محمد هني محمد، **إقتصاد الجزائر المستقلة**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 1993.

- شيهوب مسعود، **أسس الإدارة المحلية و تطبيقاتها**،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.

- عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2001.

- بن غضبان فؤاد، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2013.

- ناجي عبد النور، دور الإدارة المحلية في تقديم الخدمات العامة "تجربة البلديات الجزائرية"، **دفاتر السياسة والقانون**، جامعة قاصدي مرباح، عدد 01، جوان 2009.

- بولكعيبات إدريس، "تجربة الجزائر في التنمية: قراءة في الإنتقال من نموذج الى نمذج مضاد"، **مجلة العلوم الإنسانية**، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، عدد 17، جوان 2002.

- بوكيوس سعدون ، "تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق"، (مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر 3، 2011).

- مرغاد لخضر، "واقع المالية المحلية في الجزائر"، (مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر)، 2001.

- - مركز دراسات و استشارات الإدارة العامة، تمويل المحليات، القاهرة:

http://www.Parc egypt.com